

كشف ممارسات ادارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة حالة شركة سوناتراك (2017-2023)-

## Detecting earnings management practices in the Algerian Accounting Environment

-Case study of SONATRACH company (2017-2023)-

بقاش نادية<sup>1\*</sup>

جامعة الجزائر3- الجزائر-

nadobeggache@googlemail.com

تاريخ النشر: 2025/11/22

تاريخ القبول: 2025/09/03

تاريخ الإستلام: 2025/07/18

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تقصي مدى ممارسة شركة سوناتراك لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج Jones المعدل (1995). واسترشادا بإطار نظري مكون من اهم المفاهيم المتعلقة بإدارة الأرباح يوفر نظرة متكاملة عن هذه الظاهرة. تم اسقاط النظريات المقترحة من خلاله على الشركة محل الدراسة من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقترح في نموذج Jones المعدل على البيانات المالية للشركة للفترة الممتدة بين 2017 الى غاية 2023. وقد خلصت النتائج الى عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح على مستوى شركة سوناتراك.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، نموذج Jones المعدل (1995).

### Abstract:

This study aims to investigate the extent to which SONATRACH company practices earnings management relying on the Modified Jones Model (1995). Guided by a theoretical framework composed of the most important concepts related to earnings management that provides an integrated view of this phenomenon, a multiple linear regression model specified in the Modified Jones Model is applied on the financial data of the company under study for a period from 2017 up to (and including) 2023. The results concluded that there are no practices of earnings management at SONATRACH company.

Keywords: Earnings management, discretionary accruals, Modified jones model (1995).

Jel classification : M41, C23, C58, G34

\* المؤلف المرسل .

1. مقدمة:

ادت الازمات الاقتصادية والمالية العالمية المتتالية التي شهدتها وعين آثارها العديد من الدول، الى شدة المنافسة بين المؤسسات بهدف مواجهة تحديات الاستقرار والبقاء في السوق، ففي بيئة تعرف تنافسية حادة لجذب رؤوس الأموال وفتح أسواق جديدة تضح فيها منتجاتها، أصبح من الالزامي على المؤسسات اتخاذ كل التدابير الضرورية للفت انتباه المستثمرين والدائنين بغض النظر عن حجمهم ابتداء من الاعوان الاقتصادية البسيطة ممثلة في الافراد الطبيعية وصولا الي الاعوان الاقتصادية الضخمة كالشركات المتعددة الجنسيات. حيث أصبح جذب الاستثمار الخارجي من أولى الأهداف التي تصبو اقتصاديات الدول الى تحقيقها وبالخصوص الأسواق الناشئة مثل حالة الجزائر.

فبافتراض كفاءة السوق، اين يقوم المستثمر او الدائن باتخاذ القرارات الاستثمارية او المتعلقة بالمدىونية بناء على دراسة إحصائية تحليلية للمعطيات الموجودة في السوق ممثلة في التقارير المالية التي تفصح عنها المؤسسات، والذي عادة ما يقوم بتفضيل المؤسسات التي تحقق أرباحا إيجابية لفترة زمنية متواصلة، ساهمت هاته العوامل في تحويل انتباه أصحاب المؤسسات الى مدى أهمية الرفع من جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة رغبة ادارتها في اظهارها بصورة أكثر فعالية من حيث قدرتها على تحقيق الأرباح وبأقل درجات مخاطرة، وبرزت تساؤلات حديثة بين إدارة المؤسسات حول كيفية توفير معلومات صحيحة وتتمتع بثقة أصحاب المصالح، في ظل فرضيات نظرية الوكالة التي تشير الى تضارب بين اهداف القائمين على اعداد القوائم المالية وأصحاب المصالح نتيجة التعارض في منافعهم، ونظرا لعدم قدرة الأطراف الخارجية الضلوع في عملية اعداد التقارير المالية، يمكن للإدارة بما تملكه من سلطة اتخاذ القرارات من إساءة استخدام سلطتهم التقديرية لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب باقي أصحاب المصالح عن طريق التأثير في الربح وهو ما يعرف بإدارة الأرباح earnings management.

وباعتبار أهمية الربح المحاسبي، الذي يعد من اهم المتغيرات ذات الاهتمام المشترك بين أصحاب المصالح بالمؤسسات، ومن اهم المدخلات المحاسبية في أسواق راس المال حيث يتم الاعتماد عليه بصفة أساسية عند اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، الى جانب انه يعكس قيمة المؤسسة ومدى نجاحها في إدارة الموارد المتاحة لها، وقدرتها على التكيف مع الفرص الاستثمارية في السوق كما يعد كأداة للرقابة على أداء ادارتها، الامر الذي جعل منه الرقم الأكثر عرضة للتلاعب من قبل الإدارة لتحقيق اهداف قد تتعارض مع رغبات أصحاب المصالح. وانعكست أهمية الأرباح ومستوى جودتها على الواقع الاقتصادي، حيث انها أصبحت محور دراسة من قبل الباحثين وتركيز من قبل المستثمرين والمقرضين، وتلاعب من قبل الاعوان الإدارية في صورة إدارة الأرباح. فبالنسبة للباحثين، أصبح موضوع إدارة الأرباح قضية هامة وتحدي كبير للأكاديميين خاصة كونها من الموضوعات الجوهرية في الفكر المحاسبي التي تستدعي الإحاطة بحديثات المعالجات المحاسبية البديلة والكشف عن ممارسات الإدارة في التأثير على الارقام المعلن عنها خاصة إذا تم ربطها بالآزمات وحالات الإفلاس. اما بالنسبة للمستثمرين في مجال الاعمال، فان افتقار المستثمرين غير المطلعين الى المهارات المهنية اللازمة لجمع وتحليل المعلومات الملائمة عن أرباح المؤسسات وتقييم جودتها وخلوها من ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية يعد مصدر قلق كبير لهم مما يدفعهم الى اخذ الحيطة اللازمة عند تفسير أداء المؤسسات في الأسواق المالية. اما بالنسبة للإدارة فقد طورت أساليب متنوعة عبر الفترات الزمنية المختلفة لأساليب وطرق تمكنها من التأثير على قيمة الربح من خلال ممارسات إدارة الأرباح.

والجدير بالذكر، ان مفهوم إدارة الأرباح قد اثار على مر السنوات مخاوف جديدة بين منظمي الأسواق المالية والممولين والمستثمرين والأكاديميين (بخيت، 2022، ص247) خاصة بعد الانهيارات التي حدثت مؤخرا في العالم مثل انهيار شركة

World Enron, Com وما تبعه من تهديد لمصالح المستثمرين في هذه الشركات بسبب الخسائر التي لحقتهم بهم (صالح، 2017، ص133). الامر الذي جعل العديد من الباحثين يتطرقون الى موضوع إدارة الأرباح من جوانبه المختلفة قصد إيجاد حلول للحد من ممارسته على مستوى الإدارة. الا ان المجال البحثي مازال يفتقر الى دراسات تعطي صورة واضحة وشاملة عن الطرق المعتمدة في إدارة الأرباح والكشف عن الدوافع التي تكمن وراء هذا النوع من الممارسات..

#### إشكالية الدراسة

تشهد البيئة المحاسبية الجزائرية تطورات مستمرة، يشارك في صناعتها عدد من الباحثين من خلال الدراسات التي تتناول النقائص الممكنة في المعالجة المحاسبية سواء من قبل الممارسين او واضعي معايير المحاسبة الواجب اتباعها، وعلى ضوء التزايد المتنامي لأهمية المعلومة المحاسبية وازدياد عدد المطالبين بها، فان ضمان سلامتها يعد من أولويات البحث في المجال المحاسبي، حيث تعد إدارة الأرباح أحد العوامل التي قد تقيض مساعي المشرع في توفير معلومة أكثر ملاءمة ومصداقية، وتسهم هذه الدراسة في توسيع المعارف حول إدارة الأرباح من خلال التطرق الى مختلف جوانبه، والتركيز على الإجابة عن الإشكالية التالية:

- ما مدى ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2023؟

#### فرضية الدراسة:

بناء على إشكالية الدراسة، يمكن تشكيل الفرضية التالية:

تمارس شركة سوناطراك إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2023.

#### أهمية واهداف الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع وتأثيره على نتائج الاعمال والمركز المالي، فهي تسهم في التعرف على آليات ممارسة إدارة الأرباح مما يساعد على الحد منه، بهدف تعزيز الثقة في البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية.

#### منهج الدراسة

سعيًا لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن مدى ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح خلال الفترة من 2017 الى 2023، بالإضافة الى الإحاطة بأبعاد إدارة الأرباح من خلال التطرق الى الجانب النظري الذي يضم التنظير المحاسبي الذي يشرحه.

#### المحور الأول: الإطار النظري

##### 1. مفهوم إدارة الأرباح

حاولت العديد من الادبيات السابقة طرح وبلورة مفهوم إدارة الأرباح. وفيما يلي بعض هذه التعريفات:

يرى (Healy and Wahlen,1999, p367) ان إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون تقديراتهم في اعداد التقارير المالية وهيكله العمليات وذلك بهدف قيامهم بتعديل التقارير المالية بغرض تضليل أصحاب المصالح Stakeholders عن الأداء الاقتصادي للشركة او بغرض التأثير على التعاقدات الخارجية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية. وفي نفس السياق قام (السهلي، 2006، ص516) بتعريفها على انها تطويع للأساليب والتقديرات المحاسبية بهدف التأثير على الرقم المحاسبي المفصح عنه حسب استراتيجيات الإدارة تجنباً لمواقف تعاقدية معينة، او التقرير عن مستوى مرضي من الربح.

الا ان (Leuz et al,2003, p507) طرح جانبا اخر من إدارة الأرباح حيث عرفها على انها قيام الإدارة بعمل تغيير في الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة وذلك لتضليل بعض أصحاب المصالح الخارجيين حيث ان المديرين (المسيطرين الفعليين على الشركة) قد يقومون بالانحياز الى مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الشركة، وهو نفس ما قدم به (Roy Chowdhury, 2006, p:33) في تعريفه لإدارة الأرباح المتضمن " إدارة الأرباح هي الخروج عن الممارسات التشغيلية العادية، بدافع من المديرين لتضليل على الأقل بعض أصحاب المصلحة ودفعهم للاعتقاد بان اهداف التقارير المالية تم الوفاء بها ضمن السياق العادي للعمليات".

بالرغم من ان التعاريف السابقة اتفقت على نفس الهدف من ممارسات إدارة الأرباح المتمثل في تضليل مستخدمي القوائم المالية وتغليب مصلحة الإدارة على الأطراف الأخرى عند اعداد القوائم المالية والربح بصفة خاصة، الا انه يلاحظ ان الطرق المنتهجة في تحقيق هذا الهدف مختلفة، ويمكن تجميعها في مدخلين هما:

- إدارة أرباح حقيقية (اقتصادية): هي ممارسات تهدف الى تحقيق مستوى مرغوب لمؤشرات الأداء القصيرة عن طريق الاعتماد على عدد من الاجراءات التي تمس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من حيث التوقيت او الحجم وبالتالي التأثير على نتيجة الدورة (الجعدي وأبو ناهية، 2015، ص2387)، ومن أبرز الأساليب التي تلجا اليها الإدارة لممارسة هذا النوع من إدارة الأرباح: إدارة المبيعات، تخفيض النفقات الاختيارية، زيادة الإنتاج عن المستويات المطلوبة العادية. (صديقي، وبن يحيى، 2020، ص70).

- إدارة أرباح محاسبية (إدارة المستحقات): تعني قيام إدارة الشركة بزيادة او خفض رقم صافي الربح المدرج في القوائم المالية بطرق متعمدة عن طريق استغلال المرونة المتاحة لديها في الاختيار من بين مجموعة الطرق والسياسات المحاسبية والتقدير والحكم الشخصي، كما تتضمن تلك الممارسات المتعمدة من قبل إدارة الشركة والموجهة لتعكس الأرباح المنشورة بالقوائم المالية رغبات ومصالح الإدارة بدلا من الأداء الحقيقي للشركة. وقد قدمت العديد من الدراسات السابقة على غرار Healy (1985)، (De Angelo (1986)، Jones (1991) ادلة تؤكد ان المدراء استفادوا من حرية التصرف الممنوحة لهم من خلال المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP) للتلاعب بالمستحقات، وبرروا ذلك بمشروعية هذا الاجراء اذ لا يعتبر احتيالا او غشا كونه لا يخرج عن القواعد التي نص عليها التشريع، وانها إجراءات وممارسات تهدف الى إيجاد حلول محاسبية لمعضلات محاسبية قصد ملامسة الحقيقة والواقع، في حين ان الاحتيال فعل مقصود خرج عن نطاق المعايير المسموح تطبيقها، تم التخطيط له وتنفيذه لغاية واحدة وهي التضليل، وبذلك يمكن استنتاج الخصائص التالية لإدارة الأرباح المحاسبية:

- لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة او خاصة في النشاط التجاري

- انها لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

- انها لا تتجاوز نطاق سلطتها.

وانطلاقا من التعريف السابق لإدارة الأرباح المحاسبية يمكن التمييز بين الأصناف التالية لإدارة الأرباح:

الجدول رقم (1): أصناف إدارة الأرباح

أساس التصنيف	أصناف إدارة الأرباح
من حيث اتجاهها	إدارة أرباح هابطة: وهي التي تهدف إلى تخفيض الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية التي يعتبرها المسؤولين مرتفعة نسبيًا وتتوقع الإدارة انخفاضها أو بقاءها على حالها في الفترة المستقبلية. الأمر الذي يمنحها دافع قوي إلى نقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترة المستقبلية. إدارة أرباح صاعدة: وهي التي تهدف إلى خفض الأرباح المحققة في الفترة الحالية وتحاول الإدارة زيادتها أو ابقائها على حالها في الفترة المستقبلية، ويتم ذلك عن طريق نقل الأرباح من الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية.
من حيث تأثيرها على التدفق النقدي	إدارة الأرباح الاقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي. إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية
من حيث أهداف إدارة الأرباح	الإدارة الجيدة للأرباح: يهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة وذات اتجاهات إيجابية من خلال التخطيط الجيد يتناسب مع مصالح الشركة والأطراف ذات المصلحة من خلال اتباع إجراءات معينة للحفاظ على أداء مالي مستقر بواسطة اتخاذ قرارات اختيارية مثل تخفيض الإنتاج عندما تكون مستويات المخزون مرتفعة، منح خصومات للعملاء لزيادة حجم المبيعات للحفاظ على أداء الشركة أو لتحسينه، الإدارة السيئة للأرباح: تُعبّر الإدارة السيئة للأرباح عن تدخل المديرين لإخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي من خلال خلق قيود محاسبية مصطنعة، أو وضع التقديرات بشكل غير عقلاني كإجراء تخفيض في مؤونات الديون المدومة بغرض تخفيض الأعباء وزيادة الأرباح حيث تعتبر الإدارة السيئة للأرباح ممارسات انتهازية وتخدم المصالح الذاتية للمديرين ولا تخلق قيمة حقيقية للشركة.

المصدر: من اعداد الباحثة

2. دوافع إدارة الأرباح: تقوم الإدارة داخل المؤسسات بممارسة إدارة الأرباح، مدفوعة بمجموعة من العوامل اما الداخلية او الخارجية التي عادة ما تتعلق بأهداف تصب في نفس البوتقة وهو اظهار التقارير المالية وأداء المؤسسة في صورة محددة مسبقا، ويمكن تصنيف هذه الدوافع حسب طبيعة الأطراف التي تتعامل معها الشركة الى: (احمد حسين نصيف مجي، 2012، ص45-49)

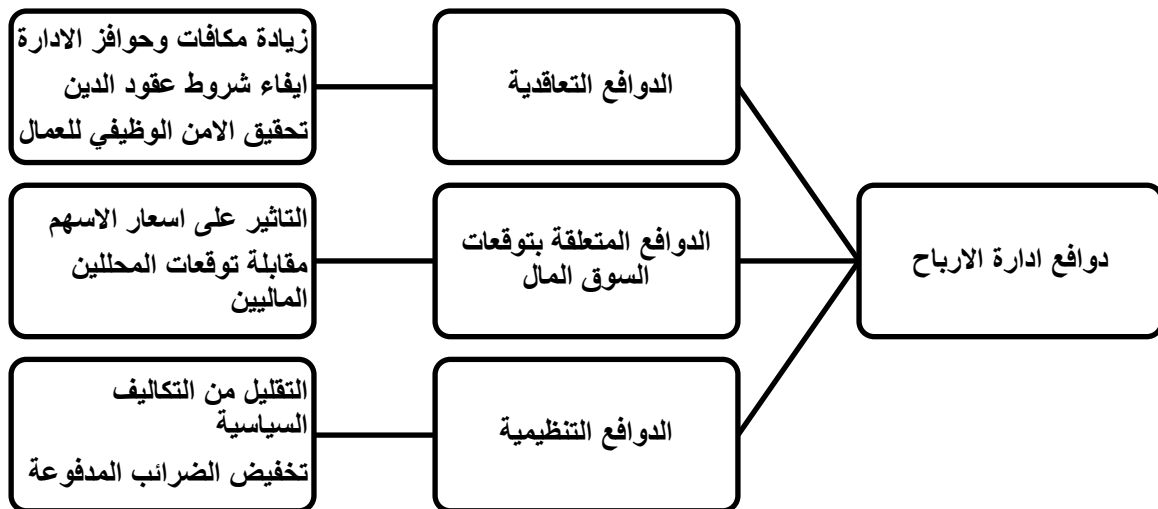
1.2. دوافع تعاقدية: تهدف الى التأثير على الأطراف التي ترتبط بالمؤسسة عن طريق عقود مديونية مثل الشركات المقرضة، او عقود وظيفية مثلما هو الحال في عقود العمال والمدراء وأعضاء مجلس الإدارة. حيث تقوم الإدارة بإبرام عقود تحفيزية مع المدراء والتي تمنح بموجبها مكافآت سنوية في شكل نقدية او حصة من الأسهم عن طريق ما يعرف ب "خطط امتلاك الأسهم" مقابل تحقيق مستوى أداء معين، قصد ضمان ولاء العمال وتشجيعهم على الحرص على العمل لصالح المؤسسة، الأمر الذي قد يشكل الدافع للإدارة لتعديل الأرقام المستهدفة من الأرباح لتلبي احتياجات العقود التحفيزية، كما قد يكون للمدراء أسباب شخصية تدعوهم الى التأثير على الأرباح كتحسين سمعتهم المهنية. اما بالنسبة لعقود الدين، فعادة ما تتضمن جملة

من الشروط التي تقيد عمل المؤسسة مثل منح الدائنين الاسبقية للاستفادة من الأرباح المحققة قبل توزيعها، او التعهد بعدم اقتناء استثمارات بمبالغ كبيرة او عدم تصفيتها كونها ضمان لتسديد الديون في حالة الافلاس، او احقية الديون القديمة للتسديد مقارنة بالديون المستجدة، ولفادي خرق أحد بنود العقد او الحصول على عقود مديونية جديدة قد تلجا الإدارة الى التغيير في قيمة أرباحها لتلائم تلك الشروط.

2.2. الدوافع المتعلقة بتوقعات السوق المالي: تتوقف كل العمليات التي تتم على مستوى الأسواق المالية ابتداء من الطرح الاولي للأوراق المالية الى مرحلة تداولها بين الوسطاء الى بيعها على توفر المعلومات المالية التي تسمح للمحللين الماليين او المستثمرين ذوي الكفاءة المهنية لتقييم أوضاع السوق المالي بشكل عام وأداء الأوراق المالية التي يتم تداولها بشكل خاص عن طريق حساب المؤشرات المالية، ويعتبر الربح حجر الأساس الذي يبني عليه قياس هذه المؤشرات مثل مستوى ربحية السهم، القيمة السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية للمؤسسة، نسبة توزيعات الأرباح الى غيرها من أدوات التحليل المالي، ولمقابلة توقعات أصحاب الأسهم او التحسين من توقعاتهم، قد تقوم الإدارة بالتأثير على قيمة الأرباح تصاعديا. كما ان بعض الأسواق المالية تفرض على المؤسسات الراغبة في تداول أسهمها، تحقيق عتبة ربحية معينة مما يدفع المدراء الى القيام بممارسات احتيالية لتلبية تلك الشروط.

3.2. الدوافع التنظيمية: سعيا لتقليص أعباء المؤسسة، قد تلجا الإدارة الى التقليل من التكاليف السياسية التي تعتبر ثقلا على كاهلها، ففي بعض البيئات الاقتصادية، يؤدي الإفصاح عن أرباح بقيم معتبرة الى تعريضها للمساءلة عن حجم اعمالها او طبيعة الاعمال التي تقوم بها ومصادر تمويلها، وعن اتجاهها الى احتكار السوق، وتفاديا لجذب الأنظار تقوم الإدارة بالضغط على الأرباح تنازليا، كما ان التقليل من الأرباح ينجر عنه انخفاض الضرائب المدفوعة مما يحقق لها بعض الوفورات الضريبية.

الشكل رقم (1): دوافع إدارة الأرباح



المصدر: من اعداد الباحثة

3. أساليب إدارة الأرباح المحاسبية: تعبر إدارة الأرباح عن السلوكيات الانتهازية للمسيرين الهادفة الى التأثير على مستوى الأرباح المحاسبية، بالاعتماد على المرونة التي تتيحها الادبيات المحاسبية في حال وجود أكثر من بديل محاسبي لمعالجة نفس

البند او الحدث الاقتصادي، او الاعتماد على الهوامش المتاحة للإدارة لإصدار احكام شخصية وتقديرات عند تطبيق بعض السياسات المحاسبية كالاكتلاكات والمؤونات (كيموش، 2014، ص43). وبذلك يمكن استخلاص انه يتم ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من خلال عدة مداخل اهمها:

1.3. التلاعب بالبدائل المحاسبية: تقوم المحاسبة على مباد ثبات الطرق المحاسبية الذي يلزم الشركات بعدم تغيير هذه الطرق من سنة الى أخرى، الا انها اتاحت في نفس الوقت إمكانية الانتقال من تطبيق سياسة محاسبية الى أخرى للتكيف مع حالة عدم التأكد المحيطة بنشاط الشركة شرط توافر ظروف معينة، ويمكن التمييز بين نوعين من البدائل المحاسبية:

1.1.3. تغيير في السياسات المحاسبية: ونذكر منها التغيير في أسس القياس المطبقة والمتمثلة في التكلفة التاريخية، والتكلفة الحالية، وصافي القيمة المتحققة، والقيمة العادلة، والتغير في طرائق الاهتلاك والاطفاء والنفاء وتشمل طريقة القسط الثابت او المتناقص او المتزايد بالإضافة الى طريقة وحدات الإنتاج.

2.1.3. التلاعب بالمستحقات الاختيارية الأخرى: مثل التلاعب بقيم العناصر الواجب تقييمها بالقيمة القابلة للتحصيل وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36) "انخفاض قيمة الأصول" عن طريق الاعتراف بخسائر قيمة وهمية، او استغلال الحق الذي منحتة المحاسبة للإدارة لتسجيل بعض المصاريف على انها مصاريف إدارية او مصاريف راسمالية لتحقيق أغراض شخصية، بالإضافة الى اتخاذ قرارات من شأنها تعجيل الاعتراف بالإيراد او تأجيله من خلال الممارسات التالية:

- الاعتراف بإيراد من مبيعات عقود غير نهائية والتلاعب ببياناتها، كأن يوافق الزبون على التفكير فقط في عملية الشراء دون ان يكون هناك تأكيد على ذلك،

- تسجيل الايراد في وقت تقديم الخدمة وقبل الانتهاء منها،

- تقدير نسبة مردودات البضاعة المباعة وعدم الاعتراف بإيراد لاي وحدات متوقع اعادتها.

2.3. التلاعب بالتقديرات المحاسبية: مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الجارية، تقدير القيمة المتبقية في نهاية العمر الإنتاجي، تقدير مخصص الديون المشكوك فيها، وتقدير نسبة التقدم بالنسبة لعقود الانشاءات طويلة الاجل.

3.3. إعادة تصنيف بنود القوائم المالية: حددت المعايير المحاسبية الطرق المسموح بها في تبويب عناصر القوائم المالية حسب كل قائمة، فبنود الدخل على سبيل المثال يتم تصنيفها حسب الطبيعة او حسب الوظيفة وتمتاز كل منهما عن الأخرى في العناوين والمجاميع الفرعية للأرباح، التي تستخدم في تقييم أداء الشركة عبر تحليل مجموعة من النسب المالية. وان التلاعب بمكونات هذه المجاميع عن طريق نقل العناصر التي تنتمي الى كل مجموعة الى مجموعة أخرى يؤدي الى تضليل الأطراف أصحاب المصلحة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4.3. التغيير في الشكل القانوني للمؤسسة: كتوحيدها مع مؤسسة أخرى، بحيث يساعد الإدارة على تحقيق اهداف إدارة الأرباح.

4. نماذج قياس إدارة الأرباح:

جذبت إدارة الأرباح الكثير من الاهتمام في الادب المحاسبي والمالي، وخاصة في جانبها المنهجي المتعلق بكيفية قياس إدارة الأرباح بشكل فعال، والذي كان محل بحث دائم من قبل الأكاديميين خلال القرن الماضي، ونتج عن هذه المساعي مجموعة من النماذج الا انه لا يمكن اعتبار أي منها قد قارب الى المثالية. (Susana, et al.,2017,p227)

وقد أشارت الادبيات المحاسبية الى اتساع نطاق النماذج البديلة لقياس ادارة الأرباح، الا ان اكثرها دقة تلك التي تستند على المستحقات. والتي تعتمد في مجملها على قياس جانب المستحقات الاختيارية من الربح المعلن عنه. حيث تتراوح النماذج الموجودة في هذا المجال من النماذج البسيطة كتلك المقترحة من Healy (1985) و De Angelo (1986) الى نماذج أكثر تطوراً التي تسعى الى فصل اجمالي المستحقات total accruals الى مستحقات اختيارية discretionary accruals، ومستحقات غير اختيارية. nondiscretionary accruals على سبيل المثال نماذج Jones (1991)، Kothari et al. (2005). وحيث انه لا توجد قرائن ودلائل علمية تدل مدى نجاعة هاته البدائل في الكشف عن ممارسة إدارة الأرباح، يكتفي الباحثون بالتركيز على الطرق الأكثر شيوعاً واستخداماً في الادبيات المحاسبية والتي تتمثل في النماذج التالية: نموذج Jones (1991)، نموذج Jones المعدل Dechow, Sloan, and Sweeney (1995)، ونموذج Kothari et al. (2005)، وبالرغم من ان هاته النماذج هي أكثر النماذج التي تم الاتفاق عليها اغلب الباحثين الا ان ذلك لا ينفى وجود سلبيات لها. ويبقى نجاح أي دراسة يعتمد بشكل أكبر على المنجية الدقيقة المتبعة لقياسها.

وباعتبار ان رقم الأرباح المحاسبية ناتج عن تطبيق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق جنباً الى جنب، وفي حين أنّ الأساس النقدي لا يتيح للإدارة اختيار أكثر من بديل للاعتراف بالتدفقات النقدية. فإنّ أساس الاستحقاق يمثل محور ممارسات وأساليب إدارة الأرباح نظراً للمرونة التي يتصف بها في معالجة الاحداث المالية بطرق وسياسات محاسبية متعددة وبالتالي يسهل التأثير عليه. وتعرف المستحقات الاجمالية بانها ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق، والدخل على الأساس النقدي. (التميمي والساعدي، 2015، ص75).

ومن هذا المنطلق كثفت الدراسات المحاسبية جهودها لتوفير المزيد من المعلومات حول مكون الاستحقاق، وذلك من خلال تقسيم الاستحقاقات المكونة للأرباح الحالية الى المستحقات الغير اختيارية التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية والتي تعتبر من ضمن الاجراءات الطبيعية للشركة بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، استراتيجيتها، اتفاق العمل، الاحداث على المستوى الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى (فدوى، 2013، ص126). ومستحقات اختيارية تنشأ من خلال المعاملات او المعالجات المحاسبية التي يقوم بها المسيرون في اختيارها السياسات المحاسبية البديلة وفقاً للتقديرات والاحكام الشخصية (لعروسي وقاسمي، 2016، ص241).. وتعرف على انها ذلك الجزء من المستحقات الناتج عن الهندسة الإدارية عن طريق استعمال الحرية والمرونة في تقدير وتطبيق المعايير المحاسبية (azizah, 2021,p236) والتي تتيح للإدارة الفرصة للتلاعب بالتسويات المحاسبية الممكنة سواء بالتخفيض او الزيادة معتمدة في ذلك على قدرتها على التأثير في قيمة بعض عناصر المستحقات نظراً للمرونة التي تميزها مثل التأثير بالزيادة او التخفيض في حساب العملاء عن طريق تكوين مؤونات للزبائن الشكوك في تحصيلهم او مؤونة انخفاض القيمة لعناصر الميزانية مثل المخزون، المصاريف

المدفوعة مسبقا، تقدير قيمة الاهلاك او المخصصات والمؤونات او الاختيار بين طرق تقييم المخزون المختلفة وكذا طرق اهتلاك الأصول طويلة الاجل. والتي تفسح المجال امام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح.

ولذلك فقد ركزت الادبيات المحاسبية التي تهدف الى رصد مدى ممارسة ادارة الأرباح عن طريق مدخل المستحقات الكلية في تحديدها للمستحقات الاختيارية على أساس دراسة العلاقة بين المستحقات الكلية والعوامل التفسيرية المفترضة. وبذلك يمكن بلورت العلاقة بين المستحقات الاختيارية والمستحقات الكلية في المعادلة التالية:

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية - المستحقات غير الاختيارية

$$DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

$DAC_{i,t}$ : المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t)

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)

$NDA_{i,t}$ : المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t)

1.4. نماذج قياس المستحقات الكلية: يتم قياس المستحقات الكلية وفق النموذجين التاليين:

1.1.4. النموذج الأول: منهج قائمة التدفقات النقدية: تعبر التدفقات النقدية عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة، والمدفوعات التي يتم تكبدها للحصول على ذلك الإيراد، وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية ولا تمويلية. وتتكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من العناصر التالية:

-صافي الدخل النقدي للفترة؛

-المتحصلات من العملاء والناجحة من المبيعات؛

-المدفوعات للموردين مقابل بضائع أو خدمات متعلقة بالنشاط الرئيسي للمنشأة؛

-النقد المدفوع للضرائب؛

-النقد المدفوع على المصاريف المختلفة والمتعلقة بالنشاط الرئيسي للمنشأة.

وهذا يمكن الدلالة عن المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج بالفرق بين الدخل الصافي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)

$NI_{i,t}$ : النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

$CFO_{i,t}$ : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

تعتبر هذه المعادلة الأكثر استخداما نظرا لسهولة تقدير المستحقات الكلية من خلال قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

2.1.4. النموذج الثاني: منهج الميزانية العامة: ويتم حساب المستحقات الكلية حسب المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

$TA_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CA_{i,t}$ : التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta Cash_{i,t}$ : التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CL_{i,t}$ : التغير في الخصوم المتداولة لشركة (i) في السنة (t).

$\Delta DCL_{i,t}$ : التغير في الديون طويلة الاجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الاجل القصير (السلفات المصرفية) للشركة (t) في السنة (i).

$DEP_{i,t}$ : مخصصات الاهتلاك والمؤونات للشركة (t) في السنة (i).

2.4. طرق حساب المستحقات غير الاختيارية: يعتمد قياس ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات على عزل المستحقات الاختيارية للشركة عن المستحقات غير الاختيارية واعتبارها كمؤشر لمدى ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح، الا انه في ظل استحالة قياس المستحقات الاختيارية بشكل مباشر، قدمت الادبيات المحاسبية وعبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج إحصائية لقياسها من خلال تحديد قيمة المستحقات الغير الاختيارية، واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية، أما أعقدها فهو الذي يفصل بينهما كما يبين الجدول رقم (1) الذي يتضمن اهم هذه النماذج، وقد انطلقت اول المساعي لتحديد المستحقات الاختيارية في هذا النطاق مع ما جاء به كل من Healy (1985)، و DeAngelos (1986)، اللذين استندوا الى المستحقات الكلية والتغير في المستحقات الكلية على التوالي كمقياس لإدارة الأرباح، ويمكن تفصيل النماذج السابقة كما يلي:

1.2.4 نموذج Healy (1985): اعتمد Healy عند تقديره للمستحقات غير الاختيارية على تقدير الانحراف عن المستويات العادية للمستحقات، منطلقا من فرضية ثبات قيمة المستحقات غير الاختيارية خلال فترة التقدير، لذلك اقترح حساب هذه المستحقات (غير الاختيارية أو العادية) من خلال متوسط المستحقات الكلية للسنوات السابقة (سنوات فترة التقدير)، إلا أن هذا النموذج قد وجهت له عدة انتقادات، ومن أبرزها أنه يعتبر أن المستحقات الغير اختيارية ثابتة عبر الزمن، ومساوية لمعدل المستحقات الكلية لفترة التقدير، في حين أن المستحقات الغير اختيارية تتغير بتغير الظروف.

2.2.4. نموذج De Angelo (1986): اقترح De Angelo نموذجا معدلا لنموذج Healy اذ تبنى نفس فرضياته المتعلقة بثبات اثر المستحقات غير الاختيارية عبر الزمن، وكذا ربط قياس المستحقات غير الاختيارية للفترة الحالية بالمستحقات الكلية لفترة سابقة الا انه حصر فترة التقدير في سنة واحدة فقط لتقدير المستحقات غير الاختيارية وافترض أن الاختلافات الأولى في المستحقات تكون معدومة (عدم وجود مستحقات اختيارية في سنة التقدير أي السنة التي تسبق سنة الكشف عن إدارة الأرباح)، أي أن المستحقات غير الاختيارية في الفترة  $t$  تعادل المستحقات الكلية للفترة  $t-1$  وقد تعرض هذا النموذج بدوره الى نفس الانتقادات السابقة بسبب تجاهله للأثار المحتملة للظروف والتغيرات الاقتصادية على تغير المستحقات غير الاختيارية وهذا ما أكدته دراسة كابلان "Kaplan، 1985 الذي اثبت ان المستحقات الغير الاختيارية تتغير حسب الظروف والتغيرات الاقتصادية للشركة. (فدوى، 2013، ص128) بالإضافة الى افتراضه ان المستحقات الاختيارية خلال فترة التقدير أي السنة السابقة مساوية للصفر.

نظرا للنقائص الكبيرة التي تعاني منها النماذج السابقة، والانتقادات التي طالتها، حيث اتفق معظم الباحثين والأكاديميين على عجزها عن قياس المستحقات الاختيارية بسبب الفروض التي قامت عليها والتي تعتبر بعيدة عن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه المؤسسات، وبذلك ظهر اتجاه اخر لقياس الاستحقاقات الاختيارية من خلال مداخل الانحدار للسيطرة على عوامل الاستحقاقات غير الاختيارية التي تؤثر على المستحقات الكلية، ومن أوائل هذه الدراسات ما جاء به Jones (1991) الذي قام ببناء نماذج خطية تربط المستحقات الكلية بمتغيرات أخرى (التغير في المبيعات والأصول غير الجارية)، اما مجمل النماذج المقترحة لاحقا كانت مجرد عبارة عن تعديل لهذا النموذج، وفيما يلي شرح بعض هذه النماذج:

3.2.4. نموذج الصناعة Industry Model: يسمى أيضا نموذج (Dechow & Sloan 1991) والذي يقوم على فرضية ان التغير في المستحقات الغير الاختيارية موحد على مستوى كل الشركات التي تنشط في نفس القطاع او الصناعة. ويعاب على هذا النموذج بانه يلغي التغير في المستحقات الغير اختيارية المشتركة بين الشركات التي تنتهي لنفس قطاع النشاط، ففي حال ما إذا طرأ تغيرات على مستوى قيمة المستحقات الاختيارية عائدة لظروف خاصة بشركة معينة لوحدها، فان هذا النموذج سيكون غير قادر على استخراج نسبة المستحقات الغير اختيارية، وبالتالي فان لا يصبح صالح للتطبيق إلا في حال ما إذا كان الأصل الاقتصادي للشركات الموجودة في نفس قطاع النشاط متجانس.

4.2.4. نموذج Jones 1991: جاء هذا النموذج لتلافي النقائص التي كانت تشوب النماذج المقترحة قبله، والمتعلقة أساسا بثبات واستقرار المستحقات الغير اختيارية في السنوات التي تسبق سنة القياس، بحيث اقترح ادراج متغيرات تفسيرية أخرى للتحكم في تأثير تغيرات الظروف الاقتصادية للشركة على المستحقات غير الاختيارية. وتمثل هذه المتغيرات في كل من التغيرات في المبيعات (رقم الاعمال)، بالإضافة الى القيمة الصافية للأصول الغير جارية (العقارات والممتلكات والمعدات) التي تعبر عن التغير الطبيعي للظروف الاقتصادية. ويتمثل الهدف من وراء ادخال هذين المتغيرين التحكم في الظروف الخارجية التي قد تؤثر على المستحقات غير الاختيارية، حيث تعكس التغيرات في المبيعات أو نمو المبيعات المحيط الاقتصادي الذي تشغل فيه المؤسسة، بينما يستدل بالقيمة الصافية للأصول الغير جارية للتحكم بجزء من التسويات الإجمالية المرتبطة بنفقات الاهتلاك. هذا النموذج لم يخلو بدوره من الانتقادات، فأهم انتقاد وجه إليه كان افتراضه أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين انه بإمكان المسير التلاعب بشروط البيع لتأجيل الإيرادات المباع في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال

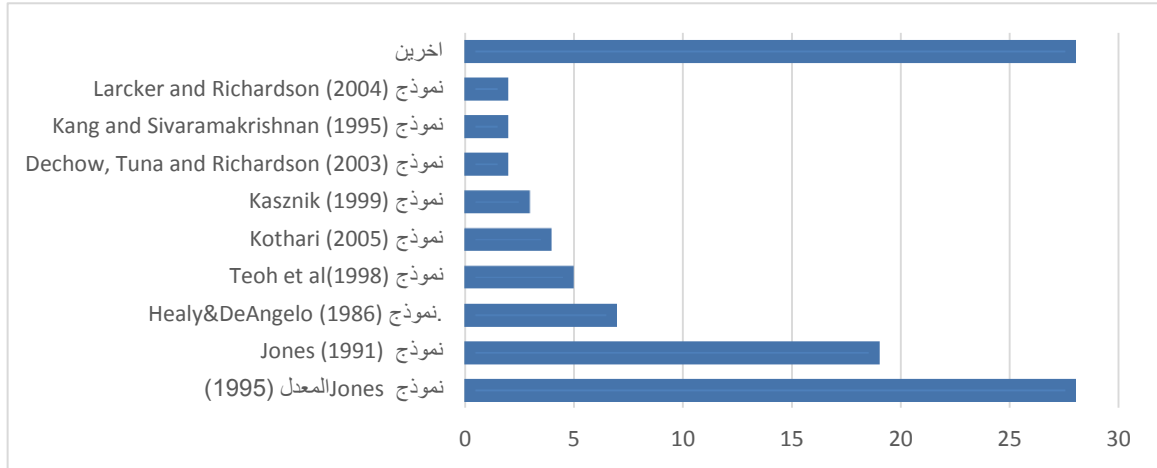
وتأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف، وهذا الانتقاد اكتشفه "Jones" نفسه.

5.2.4. نموذج (1995) Modified Jones: يعتبر هذا النموذج صيغة محسنة للنموذج الذي سبقه، فانطلق كل من Sloan & Dechow Sweeney "من الملاحظات التي تلقاها نموذج (1991) Jones فيما يخص اهماله لاحتمالية تأثير الإدارة على رقم المبيعات عند اعتباره كمتغير لتفسير المستحقات غير الاختيارية، ومن جل تفادي هذا الاشكال قام الباحثون باقتراح ادراج متغير التغير في حساب الزبائن للتمييز بين المبيعات على الحساب التي يسهل على الإدارة تحريفها مقارنة بالمبيعات المسددة نقدا. وينظر حاليا الى هذا النموذج على انه الأقوى والأكثر استخداما من بين النماذج التي ظهرت للكشف عن إدارة الأرباح، وأعقب ظهور هذا النموذج محاولات عديدة من الباحثين ممن حاولوا اقتراح نماذج جديدة لتكون أكثر فعالية وحدائة في قياس المستحقات الاختيارية لكن كل هذه النماذج كانت مقتبسة من نموذج Jones المعدل نفسه، بحيث اقترح كل نموذج متغيرا جديدا ليضيفه إلى نفس النموذج السابق.

6.2.4. نموذج (2005) Kothari, Leone & Wasley: يطلق عليه أيضا "نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء Performance-adjusted discretionary accruals". حيث يرى Kothari et al. (2005) ان المستحقات الاختيارية كما تم قياسها من قبل نموذج Jones وتعديلاته، قد تحمل خطأ في القياس بسبب تجاهلها أداء المؤسسة، بالتالي تم اقتراح ادراج العائد على الأصول (ROA) في النموذج عند حساب معادلة المستحقات الكلية، بافتراض وجود علاقة قوية وإيجابية بين المستحقات الاختيارية والعائد على الأصول.

وقد حاولت العديد من الدراسات مقارنة النماذج المقترحة لقياس ممارسة إدارة الأرباح من حيث فعاليتها وقدرتها على رصد الظاهرة، ويلاحظ من خلال تقصي النتائج التي توصلت إليها، اختلاف الآراء حول هذه النماذج حسب البيئة التي تمت فيها الدراسة فعلى سبيل المثال الدراسة التي قام بها Matis et al. (2010) التي توصلت الى ان نموذج "Jones 1991" هو الأنسب لقياس إدارة الأرباح في البيئة الرومانية، بينما اختلفت معه دراسة Ye (2007) الذي توصل الى اسبقية نموذج Kothari et al. (2005) في تقفي المستحقات الاختيارية والذي اظهر فعالية أكبر في قياس إدارة الأرباح. (Susana el al., 2017, p227) اما بالنسبة للبيئة المحاسبية الجزائرية، فمن ضمن الدراسات التي تناولت المقارنة بين نماذج قياس إدارة الأرباح هي دراسة فداوي امينة، والتي خلصت الى افضلية نموذج "Modified Jones 1995" مقارنة بنظرائه من النماذج لقدرته على فصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات غير الاختيارية. ويظهر الشكل رقم (2) ان النماذج السابقة تعتبر الأكثر استخداما من قبل الباحثين للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وهي تمثل ما يعادل 60% من تلك الدراسات يتصدرها نموذج Jones المعدل (1995) بنسبة 28%. ولهذا السبب اختارت الباحثة الاعتماد على هذا النموذج في قياس ممارسة إدارة الأرباح في الشركة محل الدراسة.

الشكل رقم 2: نسب استعمال نماذج قياس إدارة الأرباح عن طريق مدخل المستحقات



المصدر: Susana Callao, José I. Jarne, and David Wroblewski, "Detecting earnings management investigation on different models measuring eastern European countries, International journal of research - Granthaalayah, vol. 5, N. 11, 2017, p227.

الجدول رقم (2): نماذج قياس إدارة الأرباح

<i>The Healy Model (1985)</i>	النموذج
$NDA_i = 1/n \sum \frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$	المعادلة
<p><math>NDA_{it}</math> المستحقات غير الاختيارية،</p> <p><math>TA_{it}</math> إجمالي المستحقات للشركة (i) في السنة t،</p> <p><math>A_{it-1}</math> مجموع الأصول للشركة (i) في السنة t-1،</p> <p>t مؤشر عن السنة التي يراد فيها تقدير إدارة الأرباح،</p> <p>n عدد سنوات فترة التقدير.</p>	المتغيرات
<i>The De Angelo Model (1986)</i>	النموذج
$NDA_{i,t} = \frac{TA_{i,t-1}}{A_{i,t-2}}$	المعادلة
<p><math>NDA_{i,t}</math> المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة t،</p> <p><math>TA_{i,t-1}</math> المستحقات الكلية للمؤسسة للشركة (i) في السنة t-1،</p> <p><math>A_{i,t-2}</math> إجمالي أصول للشركة (i) في نهاية الفترة t-2.</p>	المتغيرات

	<p>نموذج <i>Dechow &amp; Sloan</i> (1991)</p>	<p>النموذج</p>
	<p><math>NDA_{i,t+1} = y_1 + y_2 \text{ Median I } (TA_{t+1}/A_{t-1})</math>                  ويتم حساب المستحقات الكلية وفق منهج التدفقات النقدية.</p>	<p>المعادلة</p>
	<p><math>NDA_{i,t+1}</math>: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t+1).  <math>\text{Median I } (TA_{t+1}/A_{t-1})</math>: القيمة الوسيطة للمستحقات الكلية مقسومة على إجمالي أصول بداية الفترة لكل الشركات التابعة لنفس قطاع النشاط.  <math>y_1, y_2</math>: تمثل معالم خاصة يتم تقديرها من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية خلال فترة التقدير انطلاقا من المعادلة التالية:  <math>TA_{i,t} / A_{t-1} = y_1 + y_2 \text{ Median I } (TA_{i,t} / A_{t-1}) + \epsilon_t</math>                  حيث ان:  <math>TA_{i,t}</math>: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).  <math>A_{i,t-1}</math>: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).  <math>\epsilon_t</math>: باقي الانحدار المرتبط بالمستحقات الاختيارية.</p>	<p>المتغيرات</p>
	<p><i>The Jones Model</i> (1991)</p>	<p>النموذج</p>
	<p><math>\frac{NDA_{it}}{A_{it-1}} = \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{\Delta REV}{A_{it-1}} \right) + \alpha_3 \left( \frac{PPE}{A_{it}} - 1 \right) + \epsilon_{it}</math></p>	<p>المعادلة</p>
	<p><math>NDA_{i,t}</math>: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).  <math>A_{i,t-1}</math>: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).  <math>\Delta REV_{i,t}</math>: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) في السنة (t-1).  <math>PPE_{i,t}</math>: القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t-1).  <math>\epsilon_{it}</math>: الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية.  <math>\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3</math> معالم النموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقا من المعادلة التالية</p>	<p>المتغيرات</p>

<p>TACit: المستحقات الكلية للشركة t في السنة t-1.</p> $TACit/Ait - 1 = \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{\Delta REV}{A_{it-1}} \right) + \alpha_3 \left( \frac{PPE}{A_{it}} - 1 \right) + \varepsilon_{it}$	
<p><i>The Dechow, Sloan and Sweeney (called modified Jones Model), (1995)</i></p>	النموذج
$NDA_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \alpha_2 \left( \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right) + \alpha_3 \left( \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$	المعادلة
<p>NDA<sub>i,t</sub>: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).</p> <p>A<sub>i,t-1</sub>: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).</p> <p>ΔREV<sub>i,t</sub>: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) في السنة (t-1).</p> <p>ΔREC<sub>i,t</sub>: التغير في حقوق الزبائن للشركة t بين الفترتين t و t-1.</p> <p>PPE<sub>i,t</sub>: القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t-1).</p> <p>3α2α1α: معاملات الانحدار.</p> <p>ε<sub>it</sub>: الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية.</p>	المتغيرات
<p><i>Kothari, Leone &amp; Wasley (2005)</i> نموذج كوثاري</p>	النموذج
$NDA_{it}/A_{it-1} = \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left( \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_4 ROA_{it} + \varepsilon_{it}$	المعادلة
<p>NDA<sub>i,t</sub>: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).</p> <p>A<sub>i,t-1</sub>: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).</p> <p>ΔREV<sub>i,t</sub>: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) في السنة (t-1).</p> <p>ΔREC<sub>i,t</sub>: التغير في حقوق الزبائن للشركة t بين الفترتين t و t-1.</p> <p>PPE<sub>i,t</sub>: القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t-1).</p> <p>ROA<sub>it</sub>: العائد على اجمالي الأصول للشركة (i) في السنة (t).</p> <p>4β3β2β1β: معاملات الانحدار.</p>	المتغيرات

$\epsilon_{it}$  : الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

المصدر: من اعداد الباحثة

### المحور الثالث: دراسة الحالة

اعتمدت الدراسة على النماذج الكمية لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركة ذات الأسهم "سوناطراك" للفترة الممتدة بين 2017 و2023، وتم التحقق من قابلية تطبيق الدراسة من خلال تلبية الاعتبارات التالية:

- توفر جميع البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وخاصة البيانات المرتبطة بقياس المستحقات الاختيارية، المتضمنة بشكل أساسي في القوائم المالية من ميزانية، وجدول حسابات نتائج، وجدول تدفقات الخزينة.

- ضمان سيرورة عمل الشركة ضمن شروط الظروف العادية خلال فترة الدراسة.

#### أ- الطريقة والإجراءات:

في سبيل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام شركة سوناطراك "ش.ذ.أ" بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2023، ودلالاتها الإحصائية. تم تفرغ البيانات اللازمة من التقارير المالية السنوية للشركة ومن ثم تطبيق نموذج "جونز، Jones" المعدل من طرف Dechow & al. في سنة 1995 لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** حساب المستحقات الكلية، وقد تم الاعتماد على منهج التدفقات النقدية لحساب المستحقات الكلية خلال سنوات فترة الدراسة كل سنة على حدا، والتي تحتسب فيه بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي كما يبينه الشكل رقم (2) حسب المعادلة التالية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

بحيث تمثل كل من:

$TAC_{i,t}$ : المستحقات الكلية للشركة i في السنة t ،

$NI_{i,t}$ : صافي الدخل للشركة i في السنة t ،

$CFO_{i,t}$ : التدفق النقدي التشغيلي للشركة i في السنة t

الجدول رقم (3): قيمة المستحقات الكلية لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2017 الى 2023.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة المستحقات الكلية	(541)	(879)	63	(14375)	(828)	259	(1849)

المصدر: من اعداد الباحثة

**المرحلة الثانية:** تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية (NDACC<sub>i,t</sub>) من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + E_{i,t}$$

حيث تمثل كل من:

$TACC_{i,t}$  = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta REC_{i,t}$  = التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta REV_{i,t}$  = التغير في إيرادات الشركة i خلال الفترة t.

$PPE_{i,t}$  = التثبيات المادية للشركة i خلال الفترة t.

$A_{i,t-1}$  = إجمالي أصول الشركة i خلال الفترة t-1.

$E_{i,t}$  الخطأ العشوائي.

**المرحلة الثالثة:** تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC<sub>i,t</sub>) لشركة سوناطراك خلال كل سنة من سنوات الدراسة على حدا من خلال معالم النموذج السنوية المقدره فيما تقدم ( $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ )، كما توضحه النتائج في الجدول رقم (3) بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \alpha_3 PPE_{i,t}$$

الجدول رقم (4): قيمة المستحقات الغير اختيارية لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2017 الى 2023.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة المستحقات الغير اختيارية	(17146)	(15180)	(17434)	(17719)	(17968)	(17176)	(18378)

المصدر: من اعداد الباحثة.

**المرحلة الرابعة:** حساب المستحقات الاختيارية (DACC<sub>i,t</sub>) لشركة سوناطراك بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، والجدول رقم (4) يبين النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تطبيق المعادلة التالية:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

الجدول رقم (5): قيمة المستحقات الكلية لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2017 الى 2023.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة المستحقات الاختيارية	16605	14302	17497	3345	17140	17345	16530

المصدر: من اعداد الباحثة

**المرحلة الخامسة:** يتم تقييم مدى ممارسة إدارة الأرباح على مستوى شركة سوناطراك، من خلال مقارنة متوسط المستحقات الاختيارية (بقيمة 14693) خلال سنوات الدراسة بقيمة المستحقات الاختيارية في كل سنة، وبين الجدول رقم (5) النتائج التي تم التحصل عليها حسب الترتيب التالي:

- إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية في سنة معينة أكبر من المتوسط ← الشركة قد مارست إدارة الأرباح وتعطى متغير وهي (1).

- إذا كانت قيمة المستحقات الاختيارية في سنة معينة اقل من المتوسط ← الشركة لم تمارس إدارة الأرباح وتعطى متغير وهي (0).

الجدول رقم (6): قياس مدى ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح خلال الفترة من 2017 الى 2023.

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مدى ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح	(1)	(0)	(1)	(0)	(1)	(1)	(1)

المصدر: من اعداد الباحثة

**المرحلة السادسة:** اختبار معنوية ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح خلال الفترة من 2017 الى 2023، حيث بعد ان أظهر التحليل الوصفي لوجود ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الشركة لسنة 2017، و2019، و2021، و2022، و2023 على التوالي، أصبح من الواجب التأكد من معنوية هذه النتيجة من خلال اجراء اختبار ثنائي الحد Binomial Test للفرضية، بحيث ومن خلاله يمكن اختبار مدى اختلاف البيانات الخاصة بإدارة الأرباح والتي اعطي لها متغيرين وهميين (0.1) عن متوسط افتراضي يساوي 0.5، وقد بينت نتائج الاختبار ما يلي:

الجدول رقم (7): دراسة معنوية نتائج قياس إدارة الأرباح لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2017 الى 2023 باستخدام

اختبار Binomial Test

عدد المشاهدات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات	الوسط الافتراضي	مستوى المعنوية (sig)
5	71	0.5	0.453	المجموعة الاولى السنوات التي شهدت ممارسة إدارة الأرباح
2	29		0.453	المجموعة الثانية السنوات التي لم تشهد ممارسة إدارة ارباح

المصدر: مخرجات نظام SPSS.

ب- تحليل النتائج

توضح النتائج المبينة في الجداول السابقة، ان شركة سوناطراك قد قامت بممارسة إدارة الأرباح بنسبة 71% باستخدام المستحقات الاختيارية بعدد مشاهدات بلغ 5 مشاهدة من اصل 7 مشاهدات، بينما بلغت نسبة عدم الممارسة 29% بعدد مشاهدات يبلغ 2 مشاهدة من اصل 7 مشاهدات، وذلك بعد مقارنة متوسط المستحقات الاختيارية الذي بلغ قيمته (14693) بالمستحقات الاختيارية لشركة سوناطراك لكل سنة خلال فترة الدراسة، وقد كانت شهدت اعلى قيمة لها سنة 2019 بقيمة (17434) اما أدني قيمة فكانت سنة 2020 بقيمة (3345) وهي السنة الوحيدة التي عرفت فيها شركة سوناطراك خسارة مالية، ويرجع ذلك الى القيود الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا وانخفاض الحركة الاقتصادية التي صاحبتهما، مما أدى الى انخفاض أسعار المحروقات الى مستويات غير مسبوقة حيث انخفض بالمتوسط بنسبة 40% مقارنة بسنة 2019، كما تراجع الطلب العالمي على المنتجات البترولية بصفة ملحوظة وصلت الى نسبة 9% الامر الذي انعكس مباشرة على أداء الشركة. الامر الذي جعل الإدارة تجد الغطاء اللازم لتبرير أي نتائج سلبية وارجاعها الى الظروف الاقتصادية العامة التي يشهدها المحيط والابتعاد عن المساءلة من قبل الأطراف الخارجية وهذا ما أكدته النتائج المتعلقة بعدم ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح خلال هذه السنة.

كما يوضح الشكل رقم (3) رسما بيانيا لمسار المستحقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح مقارنة بمتوسط المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة، ويلاحظ من خلاله ان قيمة المستحقات الاختيارية عرفت استقرارا نسبيا باستثناء سنة 2020 اذ لم يلاحظ وجود ارتفاعات وانخفاضات حادة لها خلال فترة الدراسة وهو ما يبرز في العموم اتجاه الإدارة لنفس المعالجات المحاسبية بالمستحقات لمعالجة العمليات الاقتصادية بما لا ينتج عنها اختلافات ذات تأثير مهم على مجمل المستحقات، كما يلاحظ عدم وجود اختلاف جوهري بين قيمة المستحقات الاختيارية في هذه السنوات والمتوسط حتى بالنسبة للسنوات التي شهدت ممارسات لإدارة الأرباح، وقد يعزى ذلك الى الممارسات الطبيعية للنشاط الاعتيادي والسياسة المستقرة لشركة سوناطراك، وحرصها على الإبقاء على مستوى تشغيلي متناسق ومستمر يظهر جليا من خلال الأرقام المحاسبية التي تعبر عن نشاط وسيورة العمل داخلها. الا انه ومع تعدد الدوافع الكامنة وراء قيام الإدارة بإدارة الأرباح يمكن تفسير الفارق من خلال التدخل المقصود للمسيرين بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية لاحد الأسباب التالية:

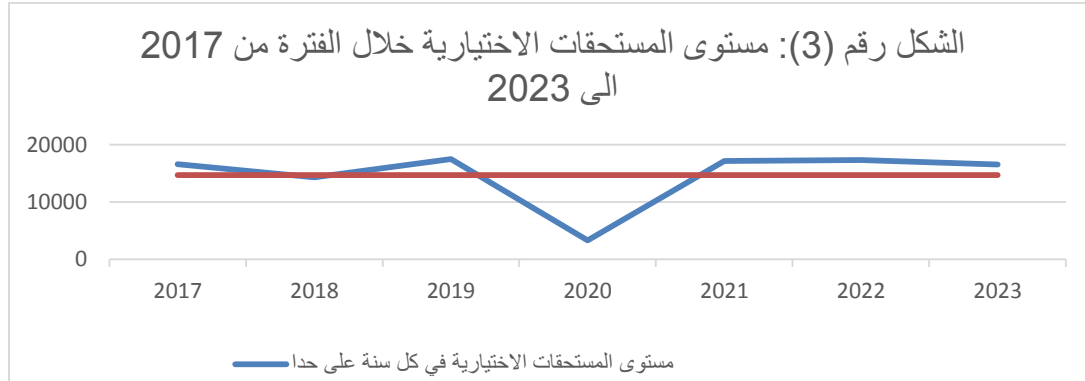
- تحقيق مستويات الإنتاجية المسطرة في الميزانية التقديرية فاذا كانت النتيجة منخفضة مقارنة بالأهداف المسطرة، يلجأ المسيرون الى رفعها عن طريق تحميل الأرباح المستقبلية الى الفترة الحالية، او العكس. ومن بين اهم أصناف المصاريف التي

يتم التلاعب بها هي مصاريف البحث والتطوير التي تشكل من بين اهم عناصر خطط شركة سوناطراك للحفاظ على قدرتها في اكتشاف مصادر جديد للطاقة.

- زيادة مكافآت وحوافز مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث يتم احتساب العلاوات كنسبة مئوية من الأرباح التي تحققها المؤسسة في نهاية السنة، وهو ما يدفع المسيرين الى إدارة الأرباح تصاعديا لضمان الحصول على مكافآت اعلى.

- كسب ثقة مجلس الإدارة لضمان تجديد عقد العمل، واكتساب سمعة حسنة في سوق المدراء وبالتالي الحصول على الامن الوظيفي، حيث يلجأ المديرين التنفيذيين الى زيادة قيمة الأرباح لبعث رسالة إيجابية الى الإدارة العليا عن طريقة تسييرهم لأمر الشركة بما يحقق أهدافها المسطرة.

- تحسين صورة الشركة وتعزيز موقفها ضمن بنود العقود المبرمة مع الغير والتي تتسم بالطبيعة الدولية.



#### ج- اختبار فرضية الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بتقرير مدى ممارسة شركة سوناطراك لإدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2023، تم الاستعانة باختبار ثنائي الحد Binomial Test، الذي يهدف الى التأكد من معنوية النتائج التي توصل اليها التحليل الاحصائي، والتي بينت احتمالية وجود ممارسات في إدارة الأرباح في سنوات (2017، 2019، 2021، 2022، 2023) والتي تم الاستدلال عليها برقم وهي (1)، وعدم وجودها في السنوات المتبقية (2018، 2020) والتي تم الاستدلال عليها برقم وهي (0). وظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (7)، ان الفرضية القائمة على ان شركة سوناطراك قامت بإدارة الأرباح بلغت نسبة تحققها 71%، قد تحصلت على قيمة معنوية تقدر ب 0.453 اي أكبر من 0.05 (نسبة المعنوية، Sig.)، بما يعنى ان توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي. وبذلك فان نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ليس لديها دلالة إحصائية، وعليه يتم رفض الفرضية أي انه:

لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام شركة سوناطراك بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة من 2017 الى 2023. ويمكن تفسير النتائج التي توصلت اليها الدراسة كون شركة سوناطراك، شركة رائدة في مجالها وتتحكم في عوامل الإنتاج الخاص بها مما انعكس إيجابا على أداء الشركة ممثلا في قوائمها المالية، حيث ان المتابع للتطور الزمني لأرباحها يلحظ بشكل معلن المنحى المتزايد للأرباح المحققة، والذي بلغ ذروته سنة 2022 والذي بلغ قيمة 1798 مليون دينار جزائري والذي يظهر الجهود التي تبذلها الإدارة في التحسين من مردودية الشركة من خلال المشاريع التي قامت بها خلال الفترة وتحفيز العمال على العمل لتحسين أدائهم ضمن المخطط العام لاستراتيجيتها، ووضع خطط تقوم على العمليات الحقيقية لضخ كميات قصوى من المحروقات في السوق الدولية والتحكم في نفس الوقت في تخفيض تكاليف الاستثمار والاستغلال للحفاظ على مكانة الشركة في السوق وتعزيز قدراتها التفاوضية في العقود مع الأطراف الخارجية الدولية والمحلية، والتركيز على الابتعاد عن الممارسات المحاسبية الاحتيالية من خلال توقيع مدونة اخلاقيات جديدة لسوناطراك في شهر جويلية 2021، والتي تحدد معايير السلوك ومبادئ الاخلاقيات التي يجب ان يتحلى بها المسيرين والعمال وذوي المصلحة، فضلا عن ذلك، وفي شهر ديسمبر 2021 وقعت سوناطراك والمعهد الوطني للتقييس، عقدي مرافقة بخصوص المعيارين ISO و ISO 37001

26000 المتعلقين على التوالي بتسيير محاربة الفساد والمسؤولية الاجتماعية للذان يعتبران كميكانزمات فعالة للحد من ممارسة المسيرين لإدارة الأرباح كما تعد آلية لردع الإدارة الداخلية للقيام باي ممارسات مخالفة للمصلحة العامة للأطراف الخارجية في الشركة مثل المساهمين و مصلحة الضرائب والعملاء الى غيرهم من ذوي المصالح الذين يتأثرون بالبيانات المحاسبية التي تفصح عنها الشركة ضمن تقاريرها المالية السنوية.

5.الخاتمة :

على ضوء ما تقدم من معالجة نظرية وتقنية لموضوع الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- أصبحت إدارة الأرباح ظاهرة واسعة الانتشار ضمن الوسط المحاسبي المعاصر، حيث يلجا المدراء من خلالها الى التلاعب بالأرقام المحاسبية مع ضمان عدم خرق القوانين والمعايير المحاسبية لتقديم انطباع خاطئ عن الأداء المالي للشركة، وعادة ما تستخدم من طرف الإدارة للحفاظ على مستوى مستقر لنمو الأرباح بغية تجنب ظهور الأرقام الحمراء في القوائم المالية، الا انه ورغم مشروعيتها قانونيا الا انها تعتبر تصرف غير أخلاقي من قبل الإدارة، ومنافي لمواثيق العمل التي تلزم العمال داخل الشركات الالتزام بالنزاهة والشفافية في الأعمال التي تمس الشركة او مصلحة احد الأطراف ذات العلاقة بها، لذا كان لا بد من تعزيز نظم تقوم على الحد من تأثيراتها السلبية التي قد تكون وخيمة تصل الى حد الإفلاس والحاق ضرر جسيم بالمساهمين وقد عرفت الساحة الاقتصادية قديما وحديثا امثلة واقعية عن اضرار إدارة الأرباح التي ظهرت جليا خاصة خلال الازمات المالية المتعاقبة. وباعتبار ان الجزائر اصبحت أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة الاقتصادية الدولية، فتوجب عليها اخذ التدابير اللازمة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء مثل هذه الممارسات ووضع الآليات اللازمة للحد منها كتدعيم جهاز الحوكمة وإلزام الشركات الناشطة في البيئة الاقتصادية الجزائرية بالامتثال لأحكامها.

- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام شركة سوناطراك "شركة ذات أسهم" بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2023 بالمجمل، مما يظهر مساعي إدارة الشركة لفرض رقابة فعالة على الإدارة لحثها على عدم الانخراط في ممارسات غير مهنية واحتمالية مثل إدارة الأرباح، وتشجيعها من الجانب الآخر على بذل الجهد الضروري لتحسين مردودية الشركة عن طريق تنفيذ الخطط المسطرة من قبل الإدارة العليا.

#### التوصيات

بالرغم من أهمية النتائج المتوصل إليها من قبل الدراسة، الا انها تبقى غير كافية ومحدودة، نظرا للطبيعة السرية لإدارة الأرباح، مما يدعو الباحث الى تقديم التوصيات التالية:

- زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية لإبداء الحرص اللازم عند تفسير الأرقام المحاسبية عند تقييم الشركات، حيث يجب التأكد من مصداقيتها وملاءمتها لعملية اتخاذ القرار.

- تطبيق نماذج أخرى لقياس إدارة الأرباح على الشركة محل الدراسة، حيث انه لا يوجد اجماع على افضلية نموذج معين على حساب الاخر.

- دراسة تأثير العوامل المحيطة بالشركة سواءا اقتصادية او سياسية او تنظيمية قد تدفع الشركة الى ممارسة إدارة الأرباح.

#### 6.المراجع:

1. احمد حسين نصيف معي، دور مراقب الحسابات في كشف ممارسات إدارة الأرباح والابلاغ عنها -دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص45-48.
2. الجعيدي عمر، أبو ناهية جيهان، ممارسة إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية وعلاقتها بالعوائد السوقية للأسهم (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين وعمان للأوراق المالية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 29، العدد 12، 2015، 2387.
3. السهلي، محمد بن سلطان، إدارة الربح في الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة. مجلد 46، العدد (03)، 2006، ص 516.

## كشف ممارسات ادارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة حالة شركة سوناطراك (2017-2023)

4. بخيت احمد محمد احمد، إدارة الأرباح وخصائص الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 04، 2022، ص 247.
5. صالح رضا إبراهيم، ايمن محمد نخال، احمد حسني على طاحون، العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح "مع دراسة تطبيقية في بيئة الاعمال المصرية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الثالث، 2017، ص 133.
6. صديقي احمد، بن يحيى يحيى، "أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية في بورصة باريس، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 04، 2020، ص 70.
7. عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح -عوامل نشوئها واساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، 2015، ص 75.
8. فدوى امينة، نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 03، العدد 05، 2013، ص 126.
9. كيموش بلال، دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات راس المال العامل في إدارة الأرباح -حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (2005-2009)، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص 43.
10. لعروسي آسيا، السعيد قاسمي، " قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية – دراسة حالة بعض المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر –"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية جامعة أم البواقي، الجزائر المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 241.
11. Azizah Defi Indriani, Pujiono Pujiono, Analysis of earnings management practices using the modified jones model on the industry company index Kompas 100, The Indonesian Accounting Review Vol. 11, N. 1, 2021, p236.
12. Healy, P. M; Wahlen, J. M, A review of the earning management Literature and its implications for standard setting. Accounting Horizons. Vol 13, N. (4), 1999, p 367.
13. Leuz Christian, Dhananjay Nanda, Peter D Wysocki, Earnings management and investor protection: a, international comparison, journal of financial economics, vol 69, N 3, 2008, p507.
14. Roychowdhury, S. Earning Management through real activities manipulation. Journal of Accounting and Economics. Vol 42, 2006, p 33.
15. Susana Callao, José I. Jarne, and David Wroblewski, "Detecting earnings management investigation on different models measuring eastern European countries, International journal of research -Granthaalayah, vol. 5, N. 11, 2017, p227.